

قبل الدخول وعند اب يوسف نصف ما ورضوان ز او غيره ما حد  
العقد لم يمت وتسمية الطلاق قبل الدخول وعند اب يوسف نصف  
ايضا وان حطت عند من المصحح والاصل انهما من الوطئ  
حسنا وتشرعا او طحا كمن منح الوطئ وترق وصوم رمضان و  
احرام فريضة ونفل وحض ونفل لزمه تمام المهر ولو كان خصيا  
او عتسا وكذا لو كان مجنونا او مريضا او صوم القضا عليه من  
في الاصح وكذا صوم النذر في رعيته وفيها الصلوة مانع والعدة يجب  
بالخلق ولو منع المانع احتياطا وللتحريم وجبة لطفة قبل الدخول  
ليس له ادهم مستحقة لطفة بعد الدخول وعرض مستحقة لطفة قبله  
سواء كان المهر او غيره او حشره بالطلاق بعد ما  
سقطت من المهر عليه وهو الموضع المستحب  
ان يعطى شيئا من المهر في صورة المهر  
في صورة التسمية والتسمية  
وان لم يعطها ففي صورة التسمية  
المستحب غير التسمية المستحب  
لما لم يرض في صورة علم التسمية  
المتعد لا في الاخذ شيئا منها والبيع  
لا يفسد عن المال

وهو من الاقرب على الجاه واجماع ائمة  
العلماء معتبة جديدا

فالحاصل ان اذا وطئ واستحب  
سواء كان المهر او غيره او حشره بالطلاق بعد ما  
سقطت من المهر عليه وهو الموضع المستحب  
ان يعطى شيئا من المهر في صورة المهر  
في صورة التسمية والتسمية  
وان لم يعطها ففي صورة التسمية  
المستحب غير التسمية المستحب  
لما لم يرض في صورة علم التسمية  
المتعد لا في الاخذ شيئا منها والبيع  
لا يفسد عن المال

ولو تزوجها على الفأق اقام بها اوصالها ان اخرجها فان اقام  
من البلد او غلب لا يترقح عليها فان وفيها الالف والدمع واليش

بها فلهما الالف والدمع واليش لا يترقح الا لغيره ولا يترقح الا  
وعند صال الفأق ان اخرجها ولو تزوجها بهذا العبد او غيره  
فلهما الالف ان كان متبرعا وثالثا او اقر ولا يترقح الا لغيره  
ومثلها ان كان يترقحها وعند صال الفأق ان كان متبرعا  
قبل الدخول فلهما نصف الاصل اجماعا وان تزوجها بهذا العبد  
فان اخرجها فلهما الصديق قطع عند الامام ان ساوي عشرة وعند  
اب يوسف الصديق قيمة المهر لو كان عبدا وعند محمد الجرد وقام به  
المثل ان يبرأ فلهما وان تزوجها على فريضة ونفل جرد بالغ وفي  
صفه او لغيره بين دفع الوسطا وقيمة وكذا لو تزوجها على كيل  
او ميوزون يبين جنسه لاصفته وان بين صفته ايضا وجب صوم  
لا قيمته وقيل الشوب مثله ان يولج في مفرجه وان شرطه الكا  
فوجدتها شيئا لزمه كالمهر وان اطلقها فلهما نصف الاصل  
غيره عند العقد والمعتبر ما علمناه وعند اب يوسف ان  
يجب شي بلا وطئ في عقد فاسد وان خلاها فان وطئ وجب المثل  
لا يترقح على المهر والعدة وابندوهما من حين التفريق لا من حين  
الوطئ بولا الصريح وثبت فيه النسب ومدته من حين الدخول  
عند اب يوسف وفيه وبينه وبينها حرم يقووم اياها ان تساو وان اجمعا  
وقد يزوج والبر في وقت النكاح كما في النكاح الصحيح واكثر

البروت قرة  
في العهر

فان لا يجزى بلا وطئ وعقد فاسد  
فان لا يجزى الا من بينه وبين  
لعقد وهو كسنة من الاقربين معا والتزوج  
بغيره يفسد وتزوج الاقربين معا لا يفسد  
وتزوج المعتد من الفريضة لا يفسد في  
عدة الربعة وتزوج الائمة على المهر وذلك  
لان وجوب المهر في العقد الفاسد ليس له بل  
للو طئ حتى كان كالمهر من الزوجين فصح قبل الدخول  
بغيره من الفريضة لا يفسد قبل الدخول  
في النكاح الفاسد حتى يبل وطئ جديدا

فان لا يجزى الا من بينه وبين  
فان لا يجزى الا من بينه وبين  
فان لا يجزى الا من بينه وبين

195